

## عقيدة عصمة الأنبياء عند الفرق الإسلامية

إعداد

د/ فوز بنت عبد اللطيف كردي  
أستاذ مساعد بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة الملك عبدالعزيز



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فقد منّ الله على البشرية جمعاء بإرسال الرسل الذين بلغوا الرسالات، وأدوا الأمانات، وأخرجوا الناس من الظلمات، وهدوهم من الضلالات؛ فهم صفوة الخلق والمثل الأعلى للإنسانية، والحاجة إليهم فوق كل الحاجات، والضرورة إليهم أعظم من كل الضرورات، قال ابن القيم [ت. ٧٥١هـ]:

( اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول ، وما جاء به وتصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل ، ولا سبيل إلى معرفة الطيب من الخبيث على التفصيل إلا من جهتهم ، ولا يُنال رضا الله البتة إلا على أيديهم... )<sup>(١)</sup>

فالرسل – صلوات الله وسلامه عليهم - هم المبلغون عن الله دينه ، وهم الأمانة على وحيه إلى خلقه؛ لذا اصطفاهم الله من بين البشر وجعلهم على جانب عال من الصدق والأمانة وحسن الخلق والتحقق بكل معاني العبودية التي خلق الخلق لها، واصطفاهم لهداية الناس إليها. وقد أوجب الله تصديقهم واتباعهم، كما أوجب محبتهم وتوقيرهم، ومن هنا كانت معرفة مالهم من المنزلة والفضل من مباحث الاعتقاد المهمة.

ومن المعلوم أن كثير من مباحث الاعتقاد قد وقع فيها خلاف بين المسلمين فتجارت ببعضهم الأهواء، وتفرقت ببعضهم السبل، ومن ذلك كثير من المسائل المتعلقة بالنبوات، ومنها الخلاف في باب العصمة، وهذا البحث يعرض أقوال الفرق في (العصمة) مع بيان المعتقد الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة. وقد اتبعت فيه المنهج الآتي :

١. جمع أقوال الفرق المختلفة فيما يتعلق بباب العصمة من الكتب المصنفة في الفرق ومن كتب أصول الدين ومباحث الاعتقاد .

(١) زاد المعاد لابن القيم (١/١٥٠).

٢. المقارنة بين الأقوال ، وقد ظهر أنها لا تخرج عن حالتين :
- أ- أن تكون متطابقة (متكررة لفظاً ومعنى في المراجع المختلفة) وحينئذ أنقلها نصاً من أقدم هذه المراجع وأشير في الهامش إلى المراجع الأخرى .
- ب- أن يكون بينها تكامل؛ فيكون في بعضها ما يفصل مجملاً في البعض الآخر ، وحينئذ أكتب المعنى الكامل من جميع المراجع مع التوثيق .
- ٤ . إبراز قول أهل السنة والجماعة إما بذكره في صدارة المبحث أو الختم به إذا كان هو المناسب للسياق .
- ٥ تقسيم الموضوع إلى خمسة مباحث تمثل أهم المسائل التي تبين أحوال الفرق في عصمة الأنبياء ، وهي كما يلي:
- المبحث الأول:** معنى العصمة لغة واصطلاحاً.
- المبحث الثاني:** أحوال الفرق في زمن العصمة .
- المبحث الثالث:** أحوال الفرق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في الرسالة والتبليغ .
- المبحث الرابع:** أحوال الفرق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في الأمور الاعتقادية .
- المبحث الخامس:** أحوال الفرق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في أحوالهم وأفعالهم عامة .
- وقد التزمت في ذلك كله المنهج العلمي المعروف في الدراسات الشرعية فيما يتعلق بالعرض والتوثيق والإحالات، وتجاوزت التعريف بالفرق للتخفيف نظراً لكون الرجوع إليها يسير جداً في ظل تطور التقنيات الحديثة، واكتفيت في تعريف الأعلام بذكر سنة الوفاة لتمييزهم مع المحافظة على سمة الإيجاز التي تتطلبها مثل هذه الدراسة الموجهة للباحثين والمتخصصين.
- والله أسأل أن ينفع بها إنه المستعان وعليه التكلان .

د. فوز بنت عبداللطيف كردي

١ محرم ١٤٤٠ هـ

## المبحث الأول:

### معنى العصمة وتعريفها

#### العصمة في اللغة :

(عَصَمَ) أَعْيَنُ وَالصَّادُ وَالْمِيمُ أصل واحد صحيح يدل على إمساك ومنع وملازمة . والمعنى في ذلك كله معنى واحد. ومن ذلك الْعِصْمَةُ: أن يعصم الله تعالى عبده من سوء يقع فيه . وتقول العرب: أَعْصَمْتُ فُلَانًا، أي هَيَأْتُ له شيئاً يَعْتَصِمُ به أي يُلْتَجِئُ ويتمسك به<sup>(١)</sup>.

والعصمة: المنع والحفظ. وعِصْمَةُ الله عبده: أن يحفظه مما يوبقه، وعَصَمَهُ يَعْصِمُهُ عَصَمًا أي منعه ووقاه<sup>(٢)</sup> وفي القرآن (( والله يعصمك من الناس )) أي يمنعك من أذاهم<sup>(٣)</sup> .

#### العصمة في الاصطلاح :

(هي ملكة إلهية تمنع الإنسان من فعل المعصية والميل إليها مع القدرة عليها)<sup>(٤)</sup> .  
أو ( هي خاصية في نفس الشخص أو في بدنه يمتنع بسببها صدور الذنب عنه )<sup>(٥)</sup> .  
و) سميت العصمة عصمة لأنها تمنع من ارتكاب المعصية )<sup>(٦)</sup> .  
و"العصمة" في علم العقيدة مصطلح يُعبر به عن صفة للأنبياء ، يقال: "عصمة الأنبياء" ، ثم استعملته بعض الفرق في حق الأئمة والأولياء .

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس(٤/٣٣١).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور (١٢/٤٠٣)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (٥/١٩٦٨).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٤/٣٠٩) .

(٥) التعريفات للحرجاني ص ١٠٥ .

(٦) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهنتاوي (٢/١١٨٤) .

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٣/١٨٤) .

### معنى عصمة الأنبياء :

المراد بـ"عصمة الأنبياء" في عقيدة الإسلام: حفظ الله إياهم من النقائص، بما خصهم به من الكمالات النفسية، والفضائل الجسمية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة عليهم، وحفظ قلوبهم وبالتوفيق<sup>(٨)</sup>.

وهي عند الأشاعرة: القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية<sup>(٩)</sup> بأن لا يخلق الله في العبد ذنباً<sup>(١٠)</sup>.

وعند المعتزلة هي: عبارة عن لطف يقع معه الملطوف فيه لا محالة؛ حتى يكون المرء كالمدفع إلى أن لا يرتكب الكبائر مع قدرته على ذلك<sup>(١١)</sup>.

وهذا البحث يجمع أقوال الفرق في عصمة "الأنبياء" إضافة إلى أقوال فرق الصوفية والشيعة في "الأولياء" و"الأئمة" الذين يصفون عليهم صفات ومواهب تجعلهم في مرتبة النبوة أو أعلى، ولذا فالقول بالعصمة عندهم يجمع الأولياء والأئمة مع الأنبياء؛ فيُنقل إجماعهم (على ثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر)<sup>(١٢)</sup>، وذهب أكثر الشيعة إلى أن الإمام لا مجال للخطأ في أفعاله؛ لذا يجب تصديقه والإيمان به، وعدم مسأئلته؛ لأن عنده من العلم ما ليس عند غيره. ومن هنا قرروا لهم العصمة<sup>(١٣)</sup>، وغلوا فيهم وأعطوهم خصائص "النبوة" وإن لم يعطوهم لفظها؛ إذ دعوى العصمة لهم

(٨) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ٥٧٠، وانظر فتح الباري لابن حجر (١١/٦١٣).

(٩) ذكره الرازي في محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص ٢١٨ ونسبه للأشعري، وانظر: عصمة الأنبياء لمحمود ماضي ص ١٥.

(١٠) بناء على ما ذهبوا إليه من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداء، انظر: شرح المواقف للجرجاني، وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (٢/١١٨٤).

(١١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٧٨٠. وتلخيص المحصل للطوسي (مطبوع بذيله) ص ٢١٨.

(١٢) نقض الإمام أبي سعيد على المريسي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، لأبي سعيد عثمان الدارمي (١٤٧/١).

(١٣) انظر: دراسة عن الفرق لأحمد جلي: ٢٠٣.

تضاهي المشاركة في النبوة ، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول ولا يجوز أن يخالف في شيء (١٤).

وكذا عصمة الأئمة قال بها عموم الشيعة الرافضة وأنه لا يقع من الأئمة خلافها، إلا على سبيل النقية<sup>(١٥)</sup>، فالأئمة عندهم معصومون لا يجوز عليهم الغلط والسهو والخطأ<sup>(١٦)</sup> باعتبار أنهم خلفاء المعصوم، والفرع مشارك للأصل في الأحكام، فالإثنا عشرية<sup>(١٧)</sup> يعتقدون أن ( كل الأئمة معصومون من الخطأ والنسيان وعن اقتراف الكبائر والصغائر )<sup>(١٨)</sup>. قال إبراهيم الموسوسي الزنجاني [ت. ١٣٩٩ هـ]: (اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنباً لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون)<sup>(١٩)</sup> وقال المجلسي [ت. ١١١١ هـ]: (أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأ ونسياناً، قبل النبوة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله تعالى)<sup>(٢٠)</sup>. وكذا الإسماعيلية من بعدهم يزعمون العصمة لأنتمهم وراثته عن علي رضي الله عنه<sup>(٢١)</sup>.

ومن العجيب أن منهم يقول بجواز المعاصي على الأنبياء كالهشامية ولكنهم يقولون بعصمة الأئمة من كل معصية! ويعللون ذلك بأن الأنبياء يُوحى إليهم، وينبهن على الخطأ

(١٤) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٢٩٣) .

(١٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٦٩) . البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ٦٥.

(١٦) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: ٦٥.

(١٧) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص ٢٤٧ ، ومختصر التحفة الإثنا عشرية للدهلوي ص ٢٨٤ .

(١٨) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (١/ ٥٨) .

(١٩) عقائد الإمامية الإثنا عشرية ص ١٥٧، وانظر : الرسل والرسالات للأشقر : ١١٤ .

(٢٠) بحار الأنوار للمولي محمد باقر المجلسي ( ٢٥ / ٣٥٠) وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية أبو زهرة : ٥٢ .

(٢١) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص ٢٤٨ ، وعقائد الثلاث والسبعين فرقة لليميني (٢/ ٤٨٩) .

فيتوبون عنه، بينما الأئمة لا يوحى إليهم فتجب عصمتهم<sup>(٢٢)</sup>! ولم يخالف في هذا من فرق الراضة إلا الزيدية بأصنافهم الثلاثة: جارودية، وسليمانية وبتيرية، حيث يقولون بجواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل<sup>(٢٣)</sup>.

وما زعمه الشيعة في أئمتهم هو عين ما ادعاه المتصوفة فيمن سموهم بالأولياء<sup>(٢٤)</sup>. فقد زعم عصمتهم قوم من الكرامية<sup>(٢٥)</sup>. كما زعمته كثير من فرق الصوفية، قال ابن عربي [ت. ٦٣٨ هـ]: [إن من شرط الإمام الباطن أن يكون معصوماً]<sup>(٢٦)</sup>. ويقول الشاذلي [ت. ٥٦٥ هـ]: [إن من خواص القطب<sup>(٢٧)</sup> إمداد الله له بالرحمة والعصمة والخلافة والنيابة]<sup>(٢٨)</sup>.

وقد تجنب بعض المتصوفة استعمال لفظة "العصمة" فيما يختص بالأولياء، واستبدلوها بـ"الحفظ"، ربما لإخفاء الصلة بينهم وبين الشيعة من وجه وإبعاد وصف "الغلو" عنهم، إلا أن شرحهم لمعنى "الحفظ" يبين توافقه مع معنى العصمة تماماً<sup>(٢٩)</sup>، وإن قالوا أن "الحفظ" معنى أقل من "العصمة"، وهو الذي يثبت للولي، فالولي لا يكون معصوماً وجوباً كما يقال في الأنبياء، وإنما يوصف بأنه يكون محفوظاً حتى لا يصر على الذنوب إن حصلت آفات وزلات، يقول القشيري [ت. ١٠٧٤ هـ]: (من شرط الولي أن يكون محفوظاً، كما أن من شرط النبي أن يكون معصوماً)، ويعرف الولي بأنه

(٢٢) انظر: أصول الدين للبغدادي: ١٦٧، والملل والنحل للشهرستاني (٢١٧/١).

(٢٣) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة لعبد الرحمن عبد الخالق ص ٤١٧.

(٢٤) انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٦٧.

(٢٥) وانظر: التصوف لإحسان إلهي ظهير ص ٢٠٤.

(٢٦) الفتوحات المكية لابن عربي (٣/ ١٨٣).

(٢٧) القطبية مرتبة من مراتب الولاية انظر اصطلاحات الصوفية للقاشاني ص ١٤٥.

(٢٨) كتاب القصد للشاذلي المنقول من كتاب الصلة بين التصوف والتشيع (١/ ٤١٧).

(٢٩) لإخفاء الصلة بينهم وبين الشيعة.

هو من يتولى الله أمره ولا يكله إلى نفسه. أو هو الذي يتولى عبادة الله وطاعته عبادة تجري على التوالي ولا يتخللها العصيان<sup>(٣٠)</sup>.

ويرى أهل السنة والجماعة أن الأولياء والأئمة مهما علت درجاتهم في السابقين بالخيرات إلا أنهم غير معصومين، أكد هذا ابن تيمية [ت. ٧٢٨هـ] بقوله: (وليس من شرط ولي الله أن يكون معصوما لا يغلط ولا يخطئ)<sup>(٣١)</sup>. فلا تكون العصمة لأحد إلا للأنبياء والمرسلين، حتى أفضل الأمة بعد نبيها محمد ﷺ كآبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- أكد ابن تيمية هذا بقوله: (فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة وإن لم يعطه لفظها)<sup>(٣٢)</sup> وأصل هذا مأخوذ من مشابهة اليهود في أحبارهم وحاخاماتهم<sup>(٣٣)</sup>.

(٣٠) انظر: الرسالة القشيرية ص ٢٦٠، ص ٣٥٩. وهو بهذا يثبت له العصمة وإن سماها حفظاً.

(٣١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١ / ٢٠١).

(٣٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢ / ٢٩٣).

(٣٣) يعتقد اليهود الفريسيون أن حاخاماتهم معصومون وأن كلامهم مقدس معصوم، انظر اليهودية لأحمد شلبي ص ٢١٨.

## المبحث الثاني:

### أقوال الفرق في زمن العصمة

الغاية من عصمة الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - حفظ أقدارهم، وتعظيم مكانتهم عند الناس؛ فيهم يُقتدى وعلى مناهجهم يسير الناس، وهم المبلغون عن الله شرعه المخبرون عن الغيب، فعصمتهم تجعل لهم مزية على سائر البشر فيكون تصديقهم فيما يُخبرون واتباعهم فيما يُشرِّعون سائغ عند البشر فهم محل القدوة والتصديق.

وقد اختلفت الفرق في زمن العصمة متى يكون؟ هل العصمة بعد البعثة فقط؟

أم أنها تمتد لما قبلها أيضاً، فتستغرق عمر المعصوم كله؟

وفيما يلي ملخص أقوال الفرق القائلة بكل رأي منهما على حدة:

(١) القول بأن زمن العصمة يستغرق طيلة العمر (قبل وبعد النبوة) وهذا عليه أهل السنة والجماعة- كما سيأتي- وبعض الأشاعرة<sup>(٣٤)</sup> والمعتزلة<sup>(٣٥)</sup>، ووافقهم في قولهم في زمن العصمة كثير من الرافضة<sup>(٣٦)</sup>، فيجعلون عصمتهم قبل النبوة والرسالة واجبة من باب الإرهاصات، ومقدمات النبوة ودلائلها.

---

(٣٤) كالقاضي عياض، انظر: كتابه الشفا (٢/ ٨٠٩ - ٨٤٨)، والسبكي انظر: جمع الجوامع ضمن مجموع مهمات المتون ص ٧١. ويرجحه ابن حزم في الفصل، انظر (٤ / ٣).

(٣٥) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٢٧٢)، وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٥٧٣.

(٣٦) شرح العقائد النسفية ص ١٤٠. وهم القائلون بعدم جواز وقوع المعاصي منهم مطلقاً كالإمامية، ويجعلون هذا لأئمتهم أيضاً.

٢) القول بأن زمن العصمة هو زمن النبوة، فلا تجب العصمة إلا بعد البعثة، وهذا عليه أكثر الأشاعرة والماتريديّة، وأبو هذيل [ت. ٢٣٥هـ] وأبو علي من المعتزلة<sup>(٣٧)</sup> [ت. ٣٠٣هـ] وكذا بعض الخوارج، وهو قول ابن فورك [ت. ٤٠٦هـ] الذي يقول: أنه يجوز أن لا يكونوا معصومين من المعاصي والكفر قبل البعثة، ولكن هذا الجائز لم يقع<sup>(٣٨)</sup>!

---

(٣٧) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص ٢٢٠ .

(٣٨) الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان: ٣٧.

### المبحث الثالث:

#### أقوال الفرق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في الأمور الاعتقادية

الأنبياء هم صفوة البشرية ، اصطفاهم الله تعالى للنبوّة، فهم من يخبر عن الله أمره ونهيه، ويخبرون عن عالم الغيب بما يوحيه الله إليهم ، وهم من يبلغ عن الله شرعه، فالعقيدة إنما تؤخذ من أقوالهم وأفعالهم ، ومن هنا يرى أهل السنة والجماعة بأن الأنبياء جميعهم صلوات الله عليهم معصومون من الكفر بجميع أنواعه قبل النبوّة وبعدها ، قال أبو حنيفة [ ت. ١٥٠ هـ ] في الفقه الأكبر: ( القول في عصمة الأنبياء : والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم منزّهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح وقد كانت منهم زلات وخطايا )<sup>(٣٩)</sup>.

ويوافق أهل السنة في هذا الأشاعرة والمعتزلة ، نقل الرازي [ ٦٠٦ هـ ] إجماع الأمة على أن الأنبياء معصومون من البدعة<sup>(٤٠)</sup>، فهم معصومون عن الكفر من باب أولى. وحكى الإمام السفاريني [ ت. ١١٨٨ هـ ]، عقيدتهم في درته قال :

وأن كل واحد منهم سلم من كل ( ما نقص ) ومن ( كفر ) عُصم<sup>(٤١)</sup>.

وقد خالف الباقلاني [ ت. ٤٠٣ ] ومن اتبعه ( قال: جائز عليهم أن يكفروا )<sup>(٤٢)</sup>!

ويجمع المعتزلة على أنه ( لا يجوز أن يبعث الله نبياً ويكفر ... ولا يجوز أن يبعث نبياً كان كافراً )<sup>(٤٣)</sup>.

(٣٩) انظر: عصمة الأنبياء للرازي ص ٢٦ .

(٤٠) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٣٠٣/٢) ، وشرح العقيدة السفارينية لابن مائع ص ٢٨٨

(٤١) انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٦٧ ، والفصل لابن حزم (٢/٤) ، وعصمة الأنبياء للرازي ص ٢٧ .

(٤٢) انظر: الفصل لابن حزم (٥/٤) .

(٤٣) مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٧٢/١) .

أما المخالفون لأهل السنة في هذه المسألة فهم :

أ- بعض الخوارج وهم :

١. الأزارقة، قالوا بجواز وقوع الكفر من الأنبياء، فيجوز أن يبعث الله نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافرا قبل البعثة . فالكبائر والصغائر بمثابة عنده وهي كفر<sup>(٤٤)</sup> .

٢. الفضيلية، الذين يجوزون على الأنبياء المعاصي، مع اعتقادهم أن كل معصية كفر ، فهم بذلك يجوزون عليهم الكفر<sup>(٤٥)</sup> .

ب- بعض الروافض -حيث يرى الإثنا عشرية منهم- أن الأنبياء لم يعرفوا أصول العقائد حين البعثة، بل وقت المناجاة والمكالمة. وقولهم هذا يقتضي القول بجواز الكفر عليهم قبل البعثة ؛ إذ الجهل بالعقائد موجب للكفر عندهم<sup>(٤٦)</sup> . كما يجوزن وقوع الكفر منهم بعد البعثة البعثة تقية<sup>(٤٧)</sup>، والتقية من أصول اعتقادهم .

(٤٤) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/١٤١) .

(٤٥) انظر: الفصل لابن حزم (٥ / ٥٤) ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص٢١٩ ، ومذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة المبتدعين لليافعي ص٤٢ .

(٤٦) انظر: مختصر التحفة الإثنا عشرية للدهلوي ص ١٠٦ .

(٤٧) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ص٢١٩ ، ولم يُسمَّهم ، وإنما قال (ومن الناس ..) ومن المعلوم أن التقية من أصول اعتقاد الرافضة، وانظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص٣٥٨ .

#### المبحث الرابع:

#### أقوال الفرق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في الرسالة والتبليغ

الأمر المتعلقة بالتبليغ والرسالة محصورة في ثلاثة أمور فيما يلي بيانها وبيان

أقوال الفرق فيها:

#### ١. تحمل الرسالة:

اتفقت الأمة على أن الرسل معصومون في تحمل الرسالة فلا ينسون شيئاً مما

أوحاه الله إليهم إلا شيئاً قد نسخ<sup>(٤٨)</sup>.

#### ٢. التبليغ:

الأنبياء -صلوات الله عليهم- معصومون فما يخبرون به عن الله سبحانه ، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة ، فكل ما كان طريقه الإبلاغ فالأنبياء والرسل معصومون فيه من الإخبار عن شيء بخلاف الواقع لا قصداً ولا عمداً ولا سهواً ولا غلطاً<sup>(٤٩)</sup>.

وخالف في ذلك من الفرق :

أ- بعض الكرامية فيهم من يجوز عليهم الخطأ في التبليغ<sup>(٥٠)</sup>.

ب- السمرية من المرجئة فقالوا بجواز وقوع الكذب منهم -صلوات الله وسلامه عليهم-

في إبلاغ الرسالة<sup>(٥١)</sup>.

---

(٤٨) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ( ١٠ / ٢٩١ ) ، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني ( ٢ / ٣٠٤ ) وبين ذلك وفضله الأشقر في الرسل والرسالات: ٩٧ .

(٤٩) انظر: عصمة الأنبياء للرازي ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ( ١٠ / ٢٨٩ ) .

(٥٠) انظر: الفرق بين الفرق للبيهقي ص ٢٠٣ ، و أصول الدين للبيهقي: ١٦٨ ، والفصل لابن حزم ( ٤ / ٥ ) ،

(٥١) انظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي: ٤٥ .

ج . الإمامية الإثنا عشرية إذ يرون ( أن الأنبياء يجوز لهم البهتان وقول الكذب ، بل قد يجب عليهم تقية )<sup>(٥٢)</sup>!!

ونقل الإيجي [ت.٧٥٦] في المواقف إجماع أهل الملل والشرائع على عصمتهم عن تعدد الكذب فيما دل المعجز على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلغون عن الله . وذكر أن

الخلافاً في هذا إنما هو في جواز صدوره عنهم على سبيل السهو والنسيان<sup>(٥٣)</sup>.

### ٣. الكتمان :

اتفقت الأمة على أن الأنبياء والرسل معصومون من الكتمان لشيء من الوحي كما أنهم معصومون من الكذب فيه<sup>(٥٤)</sup>، فالكتمان خيانة لأمانة التبليغ، قال تعالى: (( يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ )) المائدة: ٦٧

ومما يمنع البلاغ النسيان وقد عصمهم الله عزوجل فلا ينسوا شيئاً مما أوحاه الله إليهم، قال تعالى: ((سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى )) الأعلى: ٦.

وقد أمر الله تعالى نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم أن يبلغ جميع ما أنزل عليه؛ وبين أنه إن قصر في شيء منه لم يكن مبلغاً رسالته؛ وبين أيضاً أنه قد عصمه من جميع خلقه، ومن أن يهوماً بإضلاله، وأن يمنعوه عن أدائها؛ وأنه لو اختلف شيئاً عليه لأهلكه، وأنزل أشد العقاب به.

---

(٥٢) انظر: مختصر التحفة الإثنا عشرية للدهلوي: ١٠٥ . والصواب: أن الكذب لو جاز على الأنبياء ولو تقية لم يبق الوثوق والاعتماد على قولهم ، ولانتقض غرض البعثة ، ثم لو كان الأنبياء أخذوا بالتقية لما عاداهم الكفار وكذبوهم. مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٧٢/١) .

(٥٣) انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي: ٣٥٨ .

(٥٤) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني ( ٢ / ٣٠٨ ) .

ثم: إنه تعالى – مع ذلك – قد شهد له بالبلاغ والصدق، وأنه متمسك بما أمره به، وأنه يهدي إلى الحق وإلى الصراط المستقيم. وقد شهد النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه بذلك، وبين أنه متمسك بالتبليغ مهما حصل له. قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ)) المائدة: ٦٧. وقال تعالى – في آخر زمنه صلى الله عليه وسلم: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)) المائدة: ٣.

### المبحث الخامس:

#### أقوال الفرق فيما يتعلق بعصمة الأنبياء في أحوالهم وأفعالهم عامة

اختلفت الفرق في أحوال الأنبياء وأفعالهم عامة :

هل تقع منهم الكبائر عمداً ؟

أم تقع منهم سهواً ؟

وهل تقع منهم الصغائر عمداً ؟

وملخص أقوالهم حول هذه التساؤلات ما يلي :

١. **المعتزلة** أجمعوا على أن معاصي الأنبياء لا تكون إلا صغاراً ، وفريق منهم قال بجواز وقوعها عمداً ، بينما الأكثر على أنها لا تكون إلا سهواً أو خطأ من جهة التأويل والاجتهاد ، ولم يجوزوا عليهم أن يفعلوا ما علموا أنه ذنب قصداً، ومن القائلين بهذا **الجبائي** [ت. ٣٠٣هـ] بينما يجوز ابنه أبو هاشم [ت. ٥٣٢١هـ] عليهم قصد الصغائر التي لا تنفر، وقال **النظام** [ت. ٢٢١هـ] و**جعفر بن مبشر** [ت. ٢٣٤هـ] أن ذنوبهم على السهو والخطأ<sup>(٥٥)</sup>.

٢. **الكرامية** : قال ابن كرام [ت. ٢٥٥هـ] بجواز الذنوب منهم بلا تفصيل كبائر وصغائر حاشا الكذب في التبليغ<sup>(٥٦)</sup>، بينما فصل أصحابه فقالوا : (يجوز عليهم من الذنوب ما لا

---

(٥٥) انظر: مقالات الإسلاميين لأشعري (١/ ٢٧٢ ) ، وأصول الدين للبغدادي ص١٦٨ وأسماهم القدريّة ، وعصمة الأنبياء للرازي: ٢٧.

(٥٦) وهم بهذا يشابهون رأي اليهود والنصارى الذين لا يجوزون هذا فحسب؛ بل ويفترون عليهم الكذب وينسبون إليهم الكبائر والفواحش - وحاشاهم-، انظر على سبيل المثال ما نسبوه لنوح عليه السلام في سفر التكوين :إصحاح ٥٩، عدد٢٠، ٢١، وما نسبوه للوط عليه السلام في سفر التكوين : إصحاح ١٩، عدد ٣٠ - ٣٦ .

يوجب حداً ولا تفسيقاً<sup>(٥٧)</sup> فهم معصومون من كل ذنب يسقط العدالة ، وغير معصومين مما دون ذلك وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَيْهِمْ فِي التَّبْلِيغِ وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ<sup>(٥٨)</sup> . ووافقهم الباقلائي من الأشعرية ومن اتبعه في بعض أقوالهم<sup>(٥٩)</sup> .

٣. المرجئة اختلفت على مقالتين :

الفرقة الأولى جوّزت عليهم فعل الكبائر من القتل والزنا وغير ذلك؛ ومن هذه الفرقة المهاجرية حكى السكسكي [ت. ٦٨٣ هـ] قولهم : إن الأنبياء غير معصومين من الخطايا كالزنا والسرقة وغيرهما-حاشاهم- إلا الكذب في تبليغ الرسالة فإنه لا يجوز عليهم ، وكذا السمرية ذهبوا إلى جواز الكبائر على الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- إلا أنهم أضافوا -قبحهم الله- جواز وقوع الكذب في إبلاغ الرسالة<sup>(٦٠)</sup> .

والفرقة الثانية من المرجئة قالوا بجواز الصغائر فقط<sup>(٦١)</sup> .

٤. الرافضة: يرى أكثرهم عصمة الأنبياء من الذنوب مطلقاً حتى ما يكون على سبيل الخطأ والسهو والنسيان<sup>(٦٢)</sup> . وخالف في ذلك منهم الهشامية المنتسبة إلى هشام بن الحكم فقالوا : بجواز المعصية عليهم ، مع قولهم بعصمة الأئمة<sup>(٦٣)</sup> ، لا اعتقادهم بفضل الولي على النبي !

(٥٧) أصول الدين للبيضاوي: ١٦٨ .

(٥٨) انظر: الفرق بين الفرق للبيضاوي: ٢٠٣ .

(٥٩) انظر: الفصل لابن حزم (٥ / ٤) .

(٦٠) انظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان : ٤٠ .

(٦١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٢١٣) .

(٦٢) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ١١٥) وعصمة الأنبياء للرازي ص ٢٧ .

(٦٣) انظر: الفرق بين الفرق للبيضاوي: ٧٤ .

ويجدر بنا ونحن نعرض أقوال الفرق في هذا الباب أن نتذكر حق الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- في التوقير وتعظيم القدر، فما حكاه البحث من كلام بعض الفرق في حقهم إنما هو على سبيل بيان الحق ورد الباطل مذاكرة وتعليماً للتنبية من ضلال كثير من الفرق في هذا الباب، بينما يظهر الأدب معهم صلوات الله عليهم ومعرفة مكانتهم وحقهم -صلوات الله وسلامه عليهم- في كلام أهل السنة والجماعة الذي يبين المعتقد الحق في باب العصمة وهو: أن الأنبياء معصومون بعد النبوة وقبلها من الكفر والكبائر وبعد النبوة عن فعل الذنوب كلها عمداً، أما السهو والخطأ فيجوز عليهم<sup>(٦٤)</sup>. وتجوز عليهم الصغائر<sup>(٦٥)</sup> دون الكبائر من هذا الباب<sup>(٦٦)</sup>. مع إثبات العصمة لهم من الإقرار على الذنوب مطلقاً. ولا تكون العصمة لأحد إلا للأنبياء والمرسلين، حتى أفضل الأمة بعد نبيها محمد  $\rho$  كأي بكر وعمر -رضي الله عنهما- أكد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية [ت. ٧٢٨هـ] فقال: (فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة وإن لم يعطه لفظها) <sup>(٦٧)</sup>

ف رأي أهل السنة والجماعة هو رأي وسط بين الغلاة الذين يقولون بامتناع الذنوب عنهم مطلقاً حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل<sup>(٦٨)</sup>، وبين الجفافة الذين

(٦٤) انظر: أصول الدين للبغدادي: ١٦٨، وعصمة الأنبياء للرازي: ٢٨.

(٦٥) والذنوب أجناس ومعلوم أنه لا يجوز منهم كل جنس فالكذب لا يجوز منهم بحال أصلاً لأنه يناهي مطلق الصدق فلا يصدر عن نبي تعمد للكذب صغيره وكبيره، انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٢٩٤)، كما لا يجوز في حقهم الصغائر التي تدل على الخسة كسرقة لقمة والتطيف في حبة، انظر: عصمة الأنبياء للرازي: ٢٧، ولوامع الأنوار للسفاري (٢/ ٣٠٥).  
(٦٦) وهو قول ابن جرير وابن تيمية والجويني من الأشاعرة، وأبو هاشم من المعتزلة، وقال شيخ الإسلام أنه رأي الجمهور، انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٩٣)، بينما يروي البغدادي إجماع أهل السنة على عصمتهم حتى من الصغائر وتأويلها على أنها كانت قبل النبوة، انظر: الفرق بين الفرق ص ٣٠٢، والحق أن هذا إجماع الأشاعرة وبعض المعتزلة لا إجماع أهل السنة.

(٦٧) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢/ ٢٩٣).

(٦٨) وأعظمهم قولاً لذلك فريق من الرافضة وينقلون ذلك إلى من يعتقدون إمامته، والجبايي من المعتزلة كما سبق تفصيله.

يجوزون عليهم الذنوب مطلقاً حتى الكبائر والكذب في التبليغ ، فأهل السنة وسط بين المفرطين والمغالين فمعلوم أن التأسى بهم مشروع فيما أقروا عليه، دون ما نهوا عنه، ورجعوا عنه ،فجواز وقوع الصغائر منهم لا يتنافى مع ما هو مشروع من التأسى بهم ،كما أنه لا ينافي كمالهم ،ولا يوجب التنفير منهم ، فهذا إنما يكون مع البقاء وعدم الرجوع أما والتوبة النصوح شأنهم فهذا يزيد من كمالهم ورفع درجة درجاتهم، وهكذا فلا حجة للمغالين في باب العصمة (٦٩).

---

(٦٩) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٢٩٣) .

### الخاتمة

بعد هذا الجمع والعرض الموجز لأقوال الفرق المتكلمة في باب العصمة والمسائل المتعلقة بها أكد في الختام على حق الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- في التوقير وإعظام القدر صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بإبراز المعتقد الحق في باب العصمة وهو : أن الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - معصومون بعد النبوة وقبلها من الكفر والكبائر- فحاشاهم- وبعد النبوة عن فعل الذنوب كلها عمداً ، أما السهو والخطأ فيجوز عليهم. وتجوز عليهم الصغائر دون الكبائر من هذا الباب مع إثبات العصمة لهم من الإقرار على الذنوب مطلقاً . وأنهم – صلوات الله وسلامه عليهم - متى وقع منهم ذنبا تداركوه بالتوبة فارتقوا إلى منزلة أعلى مما كانوا عليها قبل الذنب ، وهو معتقد أهل السنة والجماعة ولم ينقل عن الصحابة والتابعين والأئمة غيره.

وهو رأي وسط بين غلاة يقولون بامتناع الذنوب عنهم مطلقاً حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل، وبين جفاة يجوزون عليهم الذنوب مطلقاً حتى الكبائر والكذب في التبليغ –وحاشاهم- ، فأهل السنة وسط بين المفرطين والغالين .

كما يؤكد البحث على خطورة نسبة العصمة إلى غير الأنبياء من أولياء أو رهبان أو أحبار وإنما يقع هذا في الناس إذا غفلوا عن حقيقة النبوة واصطفاء الله للأنبياء دون غيرهم ليكونوا مبلغين عن الله شرعه إلى رسله . والقول بالعصمة لغير الأنبياء يفتح باب الإحداث في الدين والتحريف في النصوص ، ولذا انحرف كل من نسبوا العصمة لغير الأنبياء في مسالك شتى بعدت بهم عن شريعة الله ووحيه المنزل .

### المراجع

١. أصول الدين ، عبد القاهر البгдаي ط: ١، مطبعة الدولة : استانبول، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.
٢. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ، عباس بن منصور السكسكي: بسام العموش ، مكتبة المنار : الأردن ، ط : ١ . ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٣. التعريفات ، علي الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت .
٤. التصوف المنشأ والمصادر ، إحسان إلهي ظهير ، إدارة ترجمان السنة ، لاهور ، ط : ١ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٥. دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين "الخوارج والشيعة" ، أحمد محمد جلي ، مركز الملك فيصل للبحوث ، الرياض ، ط : ٢ . ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٦. ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة ، عبد الله اليافعي ، تحقيق موسى الدويش ، دار البخاري ، المدينة . ط: ١ ، ١٤١٠هـ .
٧. الرسالة القشيرية في علم التصوف ، عبد الكريم القشيري النيسابوري ، تحقيق معروف زريق وعلي أبو الخير ، دار الخير ، دمشق ، ط : ٣ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٨. الرسل والرسالات ، عمر الأشقر ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط : ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٩. شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار بن أحمد تحقيق : عبدالكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط : ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
١٠. شرح العقيدة السفارينية ، محمد بن مانع ، تحقيق : أشرف عبد المقصود ، أضواء السلف ، الرياض ، ط : ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١١. شرح المواقف ، علي الجرجاني ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٠٥هـ .
١٢. الشفا بتعريف حقوق المصطفى ، القاضي عياض ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي وشركاه ، القاهرة .

١٣. عصمة الأنبياء ، فخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : ١ ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٤. عصمة الأنبياء بين اليهودية والمسيحية والإسلام ، محمود ماضي ، مكتبة الإيمان الإسكندرية.
١٥. عقائد الثلاث وسبعين فرقة ، أبو محمد اليميني ، تحقيق : محمد الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة ، ط: ١ ، ١٤١٤هـ .
١٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد العزيز بن باز ، دار الكتب العلمية : بيروت ، ط : ١ ، ١٤١٠ هـ -١٩٨٩م .
١٧. الفرق بين الفرق ، عبد القاهر البغدادي ، تعليق : إبراهيم رمضان دار المعرفة ، بيروت ، ط : ١ . ١٤١٥هـ -١٩٩٤م .
١٨. الفصل في الملل والأهواء ولأهواء والنحل ، علي بن أحمد ابن حزم الظاهري ، تحقيق : محمد نصير وعبد الرحمن عميرة ، مكتبات عكاظ للنشر ، جدة ، المملكة العربية السعودية . ٠
١٩. الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ، عبد الرحمن عبد الخالق ، مكتبة ابن تيمية : الكويت.
٢٠. لسان العرب ، محمد ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط : ١ : ١٤١٠هـ -١٩٩٠م .
٢١. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة الفرقة المرضية ، محمد السفاريني تعليق : عبد الرحمن أبابطين ، وسليمان بن سحمان ، دار الخاني، الرياض ، ط: ٣ ، ١٤١١ هـ -١٩٩١م .
٢٢. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع : عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد ، ط : ١ ، ١٣٩٨ هـ .
٢٣. مجموع مهمات المتون ، طبعة مصطفى البابي ، مصر ، ١٣٦٩ هـ .

- ٢٤ . محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، فخر الدين الرازي ، وبذيله تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر .
- ٢٥ . مختصر التحفة الإثنا عشرية ، شاه عبد العزيز الدهلوي ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، الرياض .
- ٢٦ . مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط : ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٧ . مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، أبو الحسن بن إسماعيل الأشعري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٢٨ . الملل والنحل ، محمد الشهرستاني ، تحقيق : عبد الأمير مهنا ، وعلي فاعور ، دار المعرفة ، بيروت ، ط : ١ : ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٢٩ . منهاج السنة النبوية ، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط : ٢ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٣٠ . المواقف في علم الكلام ، عبد الرحمن أحمد الإيجي ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٣١ . الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف : مانع الجهني ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، الرياض ، ط : ٣ ، ١٤١٨ هـ .
- ٣٢ . موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي تحقيق : رفيق العجم وآخرون ، مكتبة لبنان .
- ٣٣ . الصحاح ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط : ٤ ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م .
- ٣٤ . معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس القزويني الرازي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الفكر : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م .

- ٣٥ . الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس) مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- ٣٦ . نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .